



DOI: 10.32894/1992-1179.2025.189915

Date of research received 23/05/2025, Revise date 21/09/2025and accepted date 25/09/2025
The Pollution Of The Shatt Al-Arab Waters By The Oil Of The Anglo-Persian Oil Company And Its Impact On Ottoman-British Relations Before World War I: A Study Through Documents.
Aedan Shabib Salim AL-Sabahy

Abstract

The British government sought to control the Anglo-Persian Oil Company after the discovery of oil in Persia, in order to support its expansion projects in the Arabian Gulf region. They established a (colony) in the Abadan area, resembling a complete city for refining and producing oil, on the shores of the Shatt al-Arab. This sea passage became a commercial market for the company at the expense of the local population, as oil-laden commercial ships sailed through the waters of the Shatt al-Arab, disregarding the ruling Ottoman authority. The situation worsened when one of the oil tankers capsized in 1913, leading to a mixture of oil with the waters of the Shatt al-Arab, causing severe environmental pollution for the residents of Basra province and the coastal areas. Potable water became nonexistent, agricultural crops suffered, livestock was wiped out, and the livelihoods of the people were destroyed, while the Ottoman authorities were completely powerless. They resorted to diplomatic correspondence and sent reports about the problem to the British government, forming joint committees with neighboring countries made up of engineers and experts, without any effective response from the company or the British government to alleviate the pollution. This situation continued until the outbreak of World War I, after Britain took control of the entire region with the collapse of Ottoman authority there. This study did not receive much attention in the writings of researchers despite the availability of numerous Ottoman documents and others, and it revealed an important phase of the difficult political and economic conditions in the Arabian Gulf region and Iraq before the fall of the Ottoman Empire.

Keywords/ The English Oil Company- Persian, pollution of the Shatt al-Arab, the people of Basra, Al-Muhammarah , Abadan, the Ottoman government.

تلות مياه شط العرب بنفط شركة النفط الانكليزية-الفارسية وانعكاسه على العلاقات العثمانية-البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى دراسة من خلال الوثائق

أ. م. د. عيدان شبيب سليم الصباغي*

الملخص

سعت الحكومة البريطانية بعد اكتشاف النفط في بلاد فارس إلى سيطرتها على شركة النفط الأنكلو-الفارسية، لأجل دعم مشاريعها التوسعية في منطقة الخليج العربي، بعدها قامت بإنشاء (مستعمرة) في منطقة عبادان على شكل مدينة متكاملة لتصفيه وانتاج النفط وعلى تخوم سواحل شط العرب، اذ اصبح هذا الممر البحري سوق تجاري للشركة وعلى حساب سكان المنطقة، واخذت السفن التجارية المحملة بالنفط تجوب مياه شط العرب، دون الالتراث للسلطة العثمانية الحاكمة فيها، ومما زاد في الامر سوءاً انقلاب احدى السفن النفطية فأدى الى اختلاط النفط بمياه شط العرب عام ١٩١٣، وخلق تلوثاً بيئياً صعباً للغاية على سكان ولاية البصرة والمناطق الساحلية، وانعدمت المياه الصالحة للشرب وتضررت المحاصيل الزراعية وأنتهت معها الثروة الحيوانية وانقطعت ارزاق الناس من جرائها، امام عجز تام للسلطات العثمانية، التي اكتفت بمراسلات دبلوماسية وارسال تقارير عن المشكلة الى الحكومة البريطانية وتشكيل لجان مشتركة مع دول الجوار من مهندسين وخبراء دون استجابة فعلية من الشركة ومن خلفها الحكومة البريطانية لرفع التلوث، واستمرت هذه الحالة حتى قيام الحرب العالمية الأولى، بعدما سيطرت بريطانيا على كامل المنطقة مع انهيار للسلطة العثمانية فيها.

لم تأخذ هذه الدراسة حيزاً كبيراً في كتابات الباحثين على الرغم من توفر كثير من الوثائق العثمانية وغيرها، وقد كشفت مرحلة مهمة من الاوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة في منطقة الخليج العربي والعراق قبل سقوط الدولة العثمانية.

الكلمات المفتاحية/ شركة النفط الإنجليزية^(١) الفارسية، تلوث شط العرب، البصرة، المحمرة، عبادان، الحكومة العثمانية.

قائمة المختصرات

الرمز	اللغة التركية	اللغة العربية
BOA	Başbakanlık Osmanli Arşivi	الأرشيف العثماني لرئاسة الوزراء
DO	Dosya	ملف
Gö	Gömlek	رقم الملف
T	Tarih	تاريخ
h	hajri	هجري
DH.MKT.	Dahiliye Nezareti Mektubi Kalemi	نظارة (وزارة) الداخلية / القلم المكتوب
DH.ID	Dahiliye Nezareti Genel İstihbarat	نظارة (وزارة) الداخلية / أوراق القسم الإداري
HR.SYS.	Hariciye Nezareti Siyasi Kisim Evraki	نظارة(وزارة) الخارجية/أوراق القسم السياسي
MV.	Temsilciler Konseyi Tutanakları	مضابط مجلس الوكاء (مجلس الوزراء)

المقدمة

أدت عملية البحث والتنقيب التي قام بها البريطاني وليم دارسي في بلاد فارس إلى اكتشاف النفط عام ١٩٠٨، وتأسيس شركة النفط الأنكلو-الفارسية، التي أخذت باستثمار النفط وارساله إلى منطقة التصدير في مصفاة عبادان عبر خطوط أنابيب طويلة قرب شط العرب، وأخذت تعمل منذ عام ١٩١٢ بكل طاقتها الانتاجية، الامر الذي أدى إلى انبثاث الروائح الكريهة وتلوثاً في المياه بعد رمي فضلات الانتاج فيها، مما اثر على سكان ولاية البصرة وسواحلها، ومما زاد في معاناتهم انقلاب سفينة محملة بنفط الشركة وسط شط العرب أدى إلى اختلاط النفط بالمياه تاركاً ورائه تلوثاً كبيراً في المنطقة، أدى إلى عجز السلطات العثمانية عن معالجته بعدما انهى الثروة الزراعية والحيوانية واثر على مياه الشرب، وعلى الرغم من قيام الحكومة العثمانية بعدها محاولات دبلوماسية من مراسلات وتشكيل لجان مشتركة مع دوائرها الادارية ودول الجوار ، الا انها لم تستطع ان تقدم اية حلول، امام هيمنة الحكومة البريطانية على مياه شط العرب دون الاستجابة للمطالب العثمانية، التي كانت تعاني من انتشار الفساد الاداري والرشوة لدى الولاية، كما انكرت الشركة ان تكون هي وراء عملية التلوث وادعت بان الحادثة وقعت خارج مسؤوليتها، وبدلاً من معالجة المشكلة راحت السلطة العثمانية تتنازل عن (الكويت) لبريطانيا بعدما وضعتها تحن حمايتها، وقسمت الحدود بين العراق-إيران والخليج العربي وسيطرت على عموم مياه شط العرب، مع زيادة في انتاج شركة الأنكلو-الفارسية زادت معها معاناة السكان في ولاية البصرة ولم تضع الحلول للتلوث في مياه شط العرب حتى نهاية عام ١٩١٤ وقيام الحرب العالمية الأولى.

قسم البحث على مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث رئيسية، تناول المبحث الأول منها(قصة اكتشاف نفط إيران وتأسيس شركة الأنكلو-الفارسية) اما المبحث الثاني فإنه استعرض (تجاوزات شركة النفط الأنكلو-الفارسية على مياه شط العرب)في حين تضمن المبحث الثالث(حادثة انقلاب سفينة النفط وتلوث مياه شط العرب وتأثيره على سكان ولاية البصرة والمناطق الساحلية).

المبحث الأول/ قصة اكتشاف نفط إيران وتأسيس شركة الأنكلو-الفارسية.

يُعد وليم نوكس دارسي(William Nnox Darcy)^(٢)، من كبار رجال الاعمال بعدما حقق ثروة كبيرة من مناجم الذهب، الا انه اخذ بالتوجه إلى البحث عن النفط نتيجة التقارير العديدة عن وجوده بكميات هائلة في ايران^(٣)، لاسيما في الأراضي القريبة من الحدود العراقية-الإيرانية، وبعدما حصل انطوان كتابجي(Antoine Katabje) رئيس الكمارك الإيرانية على امتياز البحث والتنقيب عن النفط عام ١٩٠٠ (اوكونور، ١٩٦٧، صفحة ٣٤٠)، فإنه وعلى الفور

عرض هذا الامتياز للبيع، مما دفع السفير البريطاني في إيران، بالاتصال بصديق دارسي، الذي لم يتردد في قبول العرض فتمت الصفقة في ٢٨ أيار ١٩٠١ (الجمهورية العراقية، ١٩٧٢، صفحة ٢٢)، ضمن مساحة شاسعة من إيران ولمدة (٦٠) عام^(٤).

باشرت شركة دارسي عملها بالبحث عن النفط جنوب إيران إلا أنها ركزت أعمالها في المناطق الغربية منه، واستغرق البحث وقتاً طويلاً دون جدوى وكلفت دارسي أموال طائلة، وقد دفعه ذلك إلى بيع جزء من الامتياز لشركة بورما الإنكليزية (Anglo Burma oil)^(٥)، وعلى الرغم من ذلك ومع الدعم البريطاني إلا أنه أخفى أيضاً في الوقت نفسه جرت مباحثات عام ١٩٠٧ بين الحكومة البريطانية والروسية ادت إلى تقاسم مناطق النفوذ في عموم بلاد فارس، إذ خضعت مناطق الشمال للنفوذ الروسي ، وجنوبها للنفوذ البريطاني ذات الأهمية المعدنية والنفطية (حجر، ١٩٨٩، الصفحات ١٠٤-١٠٥)، وعلى اثرها تم نقل عمليات البحث إلى المنطقة الجنوبية من البلاد وبعد جهود في البحث ،تم العثور وبشكل مفاجئ على النفط في منطقة ((مسجد سليمان)) في ٢٦ أيار ١٩٠٨ وُعد من أكبر الحقول النفطية بالعالم في حينه (ولبر، ١٩٨٥، صفحة ١٢٣)، وأجل استثماره في إيران تأسست في عام ١٩٠٩ شركة الأنكلو-فارسية المحدودة^(٦)، (Sageser, 1952, p. 13)، في لندن برأسمال (١٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني، بعدما أصبح اللورد ستراثكونا (Strathcona) رئيس لها ودارسي مدير لإعمالها بعد حصوله على تعويض عن الخسائر التي صرفها بعمليات البحث عن النفط، مع حماية مباشرة للشركة من الحكومة البريطانية (سامبسون، ١٩٧٦، صفحة ٨٥)، وأجل ذلك اختارت الشركة منطقة (عبدان)^(٧)، قرب الخليج العربي لتكون مقر لأعمالها الميدانية لاستخراج وتصفيه النفط واخذت توسيع في إعمالها الميدانية من تشييد الأنابيب ومصفى النفط وقد تبين أن نوعية النفط المستخرج ممتازاً جداً، مع قلة النفقات في استخراجه وسهولة نقله ورخص الأيدي العاملة فيه(أغلبهم من إيران) (البراوي، ١٩٥٠، صفحة ٤٤)، وفي منطقة(ابريم) التي تبعد عن عبادان^(٨) دقائق ضمن منطقة المحمرة تم إنشاء المدينة الصناعية والسكنية لشركة الأنكلو-فارسية، وتم إنشاء مرسى للسفن البحرية واخذت البناءات والحدائق الكبيرة والجميلة تزين بها المنطقة حتى أصبح يطلق عليها (لندن الصغيرة) (العرب، ١٩١١، الصفحات ١٢٣-١٢٤)، وانشئ خط لأنابيب بطول (١٣٠) ميل لنقل النفط الخام إلى مصفى عبادان إلى ومن ثم تصفيته وشحنها بالسفن التجارية لتسويقها إلى كافة أنحاء العالم عبر شط العرب (سامبسون، ١٩٧٦، الصفحات ٨٥-٨٦)، وأصبح نفط إيران جاهزاً للتسويق مع وصول أول السفن التجارية لتحميل النفط عام ١٩١٢، مما زاد من أهمية المنطقة كموقع استراتيجي واقتصادي (نوشبي، ١٩٧١، صفحة ٥٠)، وأجله سعت الحكومة البريطانية بعد تسمم ونسرون تشرشل(W. Churchill) وزارة البحرية (١٩١٥-١٩١٢) تفزيذ فكرة استخدام النفط في السفن

البحرية بدلاً من الفحم ^(٨)، التي تتبأ بها اللورد فيشر (Fisher) عام ١٨٨٢ (Davies, 1973, pp. 18-20) ونتيجة ذلك سيطرت الحكومة البريطانية على شركة النفط الأنكلو - الفارسية وحصلت بموجبها على نسبة ٥١٪ من أسهم الشركة، مقابل دفع (٢,٢٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني (لدارسي وجماعته) من أصحاب الأسهم مع حق الحكومة البريطانية تعيين مدربين في مجلس إدارة الشركة، لكن على الشركة تزويد الأسطول البريطاني بالنفط لمدة ٣٠ عام (Mejcher, 1972).

المبحث الثاني/ تجاوزات شركة النفط الأنكلو-الفارسية على مياه شط العرب.

أولاً. ولاية البصرة وحركة سفن النفط في شط العرب وموقف الحكومة العثمانية منه.

ان موقع البصرة التجاري جعلها محطة انتظار العالم، لاسيما وانها تُعد المنفذ البحري الوحيد للعراق في شط العرب ،الذي يربط التجارة العالمية ما بين الشرق والغرب، وأغلب سكانها يعملون في الزرعة ولهذا فانها تُعد المدينة المنتجة لعدة محاصيل زراعية من التمور بكافة انواعها والحنطة والأرز والخضروات، فتصدر قسمًا منه الى الاسواق المحلية والفائض تصدره خارج البلاد وبخاصة الهند (الحمداني، ٢٠١٥ ، الصفحات ١٣٣-١٥٢)، اي ان مياه شط العرب شريان الحياة لسكان البصرة ويعتمدون عليه في الزراعة والشرب وسقي الحيوانات، فان اي تلوث يحدث في هذه المياه معناه حرمان سكان البصرة من مصدر حياتهم المعيشية بكل جوانبها.

ومع قيام شركة الأنكلو-الفارسية بتصدير النفط من عبادان عبر شط العرب فان هذه المياه كانت تتأثر بحركة المد والجزر التي تؤثر على حركة الملاحة فيه، فان حمولات السفن اخذت في تزايد واصبح شط العرب الممر الرئيس لهذه السفن المحملة بالنفط الفارسي، اذ ان عمق المياه يكون في عبادان نحو (٩,٧٥) مترا و(٩) امتار بالمعقل و(١٠,٧٥) مترا في الفاو للسفن الكبيرة مع اخذ الارتفاع والانخفاض بمنسوب المياه بالمد والجزر (الكاتب، ١٩٧١)، الا ان الشركة ومع الطلب المتزايد على النفط في العالم ومع دخوله في عدة صناعات حيوية من جانب، ومحاولة بريطانيا الضغط على شركة النفط لزيادة انتاجها ل حاجتها الماسة للأموال نتيجة عمليات بناء مصافي النفط والبنيات الأخرى... الخ وتمويل اعمالها في الشركة من جانب اخر ^(٩)، واخذت شركة الأنكلو-الفارسية تزيد من حمولات السفن بالنفط في شط العرب، اذ أخذت عمليات سرعة شحن النفط ما بين ٧٥٠-٥٠٠ طنًا في الساعة تتولى نقلها (١٥٠) سفينة عبر ارصفة ميناء عبادان البالغ عددها ١٥ رصيفاً، تم بنائها لهذا الخصوص، وهيئة الشركة ديزلات (محركات) وجارات لسحب السفن مع وجود ورش كاملة لمكافحة الحرائق وصيانة السفن بكافة اصنافها (عيسى، ١٩٥٠ ، الصفحات ٨٦-٨٧)، ومعها ازدادت عمليات الحرق وانبعاث

الروائح الكريهة التي تأثر بها سكان البصرة والمناطق الساحلية، من رمي فضلات النفط جراء عمليات التصفية في مصفى عبادان في المحمرة^(١).

اما عن موقف الحكومة العثمانية جراء هذه الاصحاحات وتجاوز الحكومة البريطانية عبر شركتها الأنكلو-الفارسية فان العلاقات كانت متوتة بشكل كبير لاسيمما وان الحكومة(القاجارية) في ايران^(٢)، كانت تدعم توجهات الحكومة البريطانية، لعدة اسباب، اهمها استيلاء الشركة على جزء من اراضي ولاية البصرة(عبادان والمحمرة) واضافتها الى ايران، كما ان قيام الشركة باستغلال سواحل شط العرب وعبور سفنها المحملة بالنفط بدون استشارة الحكومة العثمانية قد اثار مشاكل عده، وهذا ما كشفته الوثائق العثمانية في هذا المجال، اذ ارسل والي البصرة في ايار ١٩١٢ ببرقية الى وزارة الخارجية العثمانية كشف من خلالها عن امتعاضه من اعمال شركة النفط الأنكلو-الفارسية بجزيرة (بريم) في عبادان التي وصفها بـ(المستعمرة) الاجنبية التي تحكمها هذه الشركة ومن خلفها الحكومة البريطانية، وجعلت سواحل المنطقة التابعة للدولة العثمانية مركزاً للسفن المحملة بالنفط على حساب اهالي ولاية البصرة كما انها تعرقل حركة السفن وعمليات النقل التجارية الداخلة والخارجة الى الولاية، وعلى الرغم من ابلاغ الحكومة البريطانية الا انها لم تتحرك ساكناً بهذا الاتجاه بل انها سعت الى خدمة مصالحها وحركة سفنها، مع ترقب الحكومة العثمانية وختم والي البصرة تقريره بالقول (ان تجاسر الشركة قد لحق اضراراً على ولاية البصرة ولا يمكن السكوت عليها وكل الادلة واضحة ويجب على الحكومة العثمانية ايقاف هذه التجاوزات المتكررة وحماية عاجلة والا فان الامور باتت لا تطاق ومصالحنا ستضرر...) (h1٣٢٧/١٩١٢ T-٥.١٣٢٧) (Gö- ٢/١٣٠) (D - ٨٦٨٢) DH. ID (BOA)) صفة ١.

من جانبها اخذت الحكومة العثمانية على عاتقها عبر وزارة الخارجية بجمع كافة الوثائق والملفات الخاصة بقضية شركة النفط ورسو السفن ضمن الحدود العثمانية في ولاية البصرة وتضرر الاهالي ومياه شط العرب من جراءها، وطالبت من الحكومة البريطانية عبر سفارتها في الدولة العثمانية برفض هذه التجاوزات واعلام الحكومة برسو هذه السفن ومدة بقائهما في مياه شط العرب، كما طالبت بضرورة ضمان حقوق الحكومة العثمانية في اراضيها وان سياسة الامبالاة تعني عدم الاكتتراث بها وكثرة التجاوزات المتكررة تدل على نية للحكومة البريطانية تجاه المنطقة، لأجل ذلك فان الحكومة العثمانية ستتخذ الاجراءات الرادعة للشركة ومن يقف خلفها (BOA) (h1٣٢٧/١٩١٢ T-٥.١٣٢٧) (Gö- ٢/١٣٠) (D - ٨٦٨٢) DH. ID صفة ٢.

ثانياً. محاولات شركة النفط- الأنكلو-الفارسية تبييس مياه شط العرب.

زادت شركة النفط- الأنكلو-الفارسية من تجاوزاتها على مياه شط العرب وزادت معها معاناة اهالي البصرة من تلوث الهواء والماء نتيجة اعمال الشركة على طول الخط الفاصل في منطقة

المحمرة وعبادان، بل زادت في غلها اثناء قيامها (تيبيس) مياه شط العرب لأجل رسو السفن امام مصفى عبادان مما يحرم البصرة من شريانها الحيوي، بالمقابل كانت الحكومة العثمانية تعاني الضعف العام في كافة مفاصل الدولة نتيجة انتشار الرشوة بين الولاية وسوء الادارة وافلاس الخزينة وكثرة المديونية الحكومية^(١٢)، الا انها قامت بمحاولات دبلوماسية لتقادي المواجهة مع بريطانيا، اذ ارسل سفيرها في لندن (توفيق باشا) بمذكرة احتاج للحكومة البريطانية نتيجة قيام الشركة بعمليات تبيس وحصر مياه شط العرب، وذكر باع والي البصرة علي رضا باشا (١٩١٢-١٩١٣)^(١٣)، اخذ بالمبادرة وابلغ الشركة عدة مرات بهذا الخصوص، الا ان وزارة الخارجية البريطانية افادت بالقول باع هذا الامر متعلق بحكومة بغداد (الوالى) حسراً، ولم تكترث بعمليات شركة النفط-الأنكلو-فارسية في تنشيف المياه في شط العرب على الرغم من المناشدات المتكررة، وحضر السفير العثماني من ان الامر كبير وخطير وله ابعد جسيمة في المستقبل على اهالي البصرة ويجب تدخل الحكومة العثمانية لاتخاذ القرار المناسب وبصورة عاجلة ((BOA)) ID. DH (٨٣٧١) - ٢/١٣٠ (Gö- T-٥.١٣٢٧)، h1٣٢٨/١٩١٢، صفحة ١)، فما كان من والي البصرة الا امثاله للقرارات الحكومية العثمانية التي راحت تتوصل بالقنصل البريطاني في البصرة والسفارة البريطانية في اسطنبول^(١٤)، بضرورة ايجاد حل مناسب لتجنب الكارثة التي ستصيب اهالي البصرة اذا ما تم تقليل نسب مياه شط العرب وتتأثيره على المحاصيل الزراعية وبساتين النخيل المحاذية لمقر الشركة ، وصيانة المناطق المتضررة من عمليات نقل النفط وتلوث المياه بفضلات مصفى عبادان، اذ وصلت الاثار السلبية له الى القنوات المائية والمجاري التي تحتاج لـ(كري) مستمر، وطالبت وزارة الخارجية البريطانية في التدخل عبر القنصل البريطاني في ولاية البصرة لإنقاذ ما يمكن انقاذه ((BOA)) ID. DH (٨٣٧١) - ٢/١٣٠ (Gö- T-٥.١٣٢٧)، h1٣٢٨/١٩١٢، الصفحتان ٣-٢، وهنا قدمت الشركة عرضاً يقضي بتقديم مبالغ مالية للمساهمة في اعمال تنظيف وتطهير مياه شط العرب بالتنسيق مع القنصلية في البصرة والحكومة المحلية فيها بعدما تم القيام بتشكيل لجنة مشتركة قامت بالكشف الموقعي لأثار تلوث المياه والمناطق التي تأثرت بعمليات تنشيف هذه المياه وتم تسليم ملف كامل للقنصلية البريطانية في البصرة لإرسالها الى الخارجية البريطانية لاتخاذ التدابير الوقائية وتحذير شركة النفط-الأنكلو-فارسية من عدم القيام بأعمال اخرى في المستقبل ((BOA)) ID. DH (٨٣٧١) - ٢/١٣٠ (Gö- T-٥.١٣٢٧)، h1٣٢٨/١٩١٢، صفحة ٤). الا ان الشركة والحكومة البريطانية من خلفها لم تحرك ساكن بل انها زادت من عمليات تصفية النفط وسمحت بدخول السفن الكبيرة الى المياه المحلية في ولاية البصرة دون الرجوع الى الحكومة العثمانية وهذا كله نتيجة هيمنة بريطانيا الى منطقة الخليج العربي بشكل عام.

المبحث الثالث/ حادثة انقلاب سفينة النفط وتلوث مياه شط العرب وتأثيره على سكان ولاية البصرة والمناطق الساحلية.

أخذت شركة النفط-الأنكلو-الفارسية تنتج الالاف الاطنان من منتجات النفط الخام وتقوم بتسويقها الى انحاء العالم عبر مياه شط العرب، متجاوزةً السلطة العثمانية وحقوقها في هذه المياه، اذ بلغ انتاجها في عام ١٩١٣ (١,٨٥٧,٠٠٠) برميل اي (٨٠,٠٠٠) طن (الزاوي، ٢٠١٠، صفحة ٤٨)، ونتيجة ذلك اخذت تسوق منتجاتها النفطية عبر تحمل السفن بها، ففي بداية شباط ١٩١٣ قامت بتحميل إحدى السفن بمنتجات النفط من مصفاة عبادان وحين وصلت الى منطقة المحمرة انقلبت السفينة مع حمولتها الكبيرة في مياه شط العرب، مما ادى الى تلوث المياه واخذت بقع النفط المتسرب تنتشر بسرعة في عموم المنطقة، حتى وصلت صدى هذه المشكلة الى والي البصرة (على رضا)، الذي قرر اتخاذ اجراءات حماية المياه وايقاف تلوث واختلاط النفط بمياه شط العرب ومحاسبة الشركة وفق القانون بعدما اصدر تقريراً مفصلاً الى وزارة الداخلية العثمانية^(١٥)، لإصدار التعليمات ((BOA) ID DH. ٨٧٢٨ - ٥/١٦٨) (Gö T-٢.١٣٢٨)، صفة ١)، وحددت وزارة الداخلية موقع التلوث والاضرار في منطقة (الدواسر)^(١٦)، الساحلية في (عبادان- المحمرة- ابريم) والمناطق الاخرى في الشمال والجنوب منها، وذكرت بتسرب رائحة (كريهة) تضرر من جرائها اهل الساحل بشكل مباشر، وطالبت وزارة (النافعة) باتخاذ اجراءات الوقاية والمراقبة واسعhaar ولاية البصرة وبالتنسيق مع السلطات العثمانية العليا ومفاتحة شركة النفط-الأنكلو-الفارسية بالأمر من حيث الاسباب والدافع وبالسرعة الممكنة ((BOA) ID DH. ٨٧٢٩ - ٥/١٦٨) (Gö T-٢.١٣٢٨)، صفة ٣).

شكلت الحكومة العثمانية في بداية عام ١٩١٣ لجنة من الصحة والزراعة وخبراء ومهندسين لمتابعة وانعكاسات تلوث المياه بالنفط والاضرار الناجمة عنه عن طريق وزارة النافعة، لاسيما مياه الشرب ومدى تاثير المحاصيل الزراعية وبساتين النخيل، اذ ان المياه باتت غير قابلة للاستعمال من قبل الاهالي في المناطق التي تأثرت بها، ودعت الى ضرورة قيام تعاون بين الحكومة العثمانية وحكومة ايران الى وضع حد لهذه المشكلة باعتبار ان شط العرب ومياهه مشتركة بين البلدين، كما ان مرور السفن التجارية قد يتاثر بهذا التلوث الذي اصبح مصدر خطر دولي ويهدد الملاحة فيه، على اثر ذلك طالبت الحكومة العثمانية بوضع الحكومة البريطانية عبر قناصلها في البصرة والمحمرة وشركتها النفطية المسيبة لهذا المشكلة والتلوث

بدائرة الاتهام وطالبتها بایجاد حل لإنهاء هذه الأزمة بالسرعة الممكنة ((DH. ID (BOA)) (D - ٨٧٣٠ ٥/١٦٨ (Gö - ٢٠١٣٢٨/١٩١٣)، صفحة ٤)، الا ان الحكومة البريطانية لم تبادر الى اتخاذ اية اجراءات فعلية للرد على المذكرات العثمانية ولم تبالي باعمال شركة النفط-الأنكلو-الفارسية في تلوث المياه، الذي اصبح يؤثر بشكل مباشر على حياة اهالي البصرة وما حولها، لاسيما الاراضي المحاذية للمياه الإقليمية ويهدد حياتهم وثروتهم الحيوانية والزراعية، هذا الامر دفع وزارة الداخلية العثمانية الى تاليف لجنة من الحقوقين والقانونيين، وجمع كل المستندات الوثائق التي تخص مياه شط العرب لعرضها على الجنائي الايراني بعد عجزها عن مخاطبة الحكومة البريطانية، وذكرت من خلالها ان القوانين الدولية التي تتصل على احترام حدود كل دولة، وبما مياه شط العرب تقسم حدودها مع ايران فانه من واجبها تذكرها بالاتفاقيات الدولية السابقة، للأعوام (١٨٠١، ١٨١٥، ١٨٧٨)،^(١٧) التي بموجبها اقر بان يكون التصرف في المياه المشتركة بالاتفاق وليس بالتصرف الفردي، وهذا يحرم الاعتداء على مصالح الدولة التي تمتلك النصف الآخر في المياه الإقليمية(شط العرب) والاراضي الخاصة بها (HR.SYS (BOA)) (D - ٠٠٠٩٦ ١٤/٩٦ (Gö - ٣٠.١٣٢٩/١٩١٣)، صفحة ٢)، كما نصت اتفاقية ارضروم^(١٨)، في مادتها الثانية على (ان النهر الذي يصب في شط العرب تحاذيه اراضي من الجانبين، وعلى ايران تسير سفنها وكل ما يتعلق بأعمالها البحرية ضمن حدود مياها التي حدتها اتفاقية دون تجاوزات)، وهذا يعني ان ايران قد خرقت بنود الاتفاقية من السفن المحملة بالنفط الايراني عبر مياه شط العرب التابع للحكومة العثمانية، وعليه يجب على الحكومة الايرانية ان تجنب الى المنطق العقلاني للشراكة الفعلية بين الدولتين ، وعدم تجاوز مياه الدولة العثمانية وتشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين بمعزل عن شركة النفط-الأنكلو-الفارسية، التي اصبحت تحت حماية بريطانيا وتحت سلطتها، وتوجيه ومحاتحة الحكومة البريطانية بضرورة القيام بإجراءات مناسبة وليس (شفاهية)، لأن تلوث شط العرب وصل لحدود لا يمكن السكوت عليه من تصرفات شركة النفط وتعاملها باللامبالاة تجاه حقوق الدولة العثمانية (DH. ID (BOA)) (D - ٨٧٣١ ٥/١٦٨ (Gö - ٥.١٣٢٨/١٩١٣)، صفحة ٥).

ثانياً. موقف اهالي البصرة من تلوث مياه شط العرب وعجز السلطات العثمانية.

انعكست احداث تلوث مياه شط العرب على اهالي البصرة والمناطق الساحلية من الروائح الكريهة وتلوث مياه الشرب التي وصلت لمستويات صعبة جداً، لاسيما الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية التي يعتمد عليها السكان، مع عجز السلطات العثمانية المحلية والحكومية من حل هذه المشكلة، وهذا يفسر لنا قيام عدد من افراد العشائر بالهجوم على مقر شركة النفط-الأنكلو-الفارسية في المحمرة ((DH.H (BOA) (D - ١٧ ١٠/٤ (Gö

(١٧.٣.١٣٢٩ T-١٩١١)، (h1٣٢٦)، صفة ٣، وسفرة بعض ممتلكاتها بين الحين والآخر في سبيل الضغط على الشركة والحكومة العثمانية لتحويل مقر الشركة من المناطق الساحلية إلى داخل الاراضي الإيرانية^(١٩).

وازاء شكاوى اهالي البصرة للوالى وللحكومة العثمانية ،قدمت وزارة الخارجية تقريراً مفصلاً عن احداث تلوث مياه شط العرب بالنفط بعد قيام اللجان المشكلة منها وتبين ان الاضرار والخسائر الناجمة عن التلوث تتطلب تظافر الجهد لرفع وازالة التلوث وتقديم برنامج عمل فعلى، مع ابلاغ شركة النفط المسئولة لتسرب النفط لتقديم تقرير مفصل بالذى حصل بالتنسيق مع السفارة الإيرانية في اسطنبول والتشاور مع الخارجية البريطانية لإيجاد الحلول المناسبة واصلاح ما يمكن إصلاحه لأن مشكلة التلوث خرجت عن السيطرة المحلية وأصبحت ذات ابعاد دولية وتهدد البيئة لكل الدول المجاورة لشط العرب (D ID BOA) ٨٧٣١ (D - ٥/١٦٨) ، (Gö ٥.١٣٢٨ T-١٩١٣)، (h1٣٢٨)، الصفحتان ٦-٧ ،

اجبر كثير من السكان على استخدام المياه الملوثة للشرب وسقي مزارعهم وبخاصةً بساتين النخل التي تعد مصدر عيشتهم الاساسي، مع ذلك ساءت الاحوال المعيشية للسكان بشكل عام، فقسم منهم يعتمد على صيد السمك في شط العرب، ومع تلوث المياه بالنفط ساد الكساد على هذه المهنة وانعكس على معيشتهم ودخلهم اليومي، كما ان حركة نقل السفن التجارية تأثرت جراء ذلك، اذ ان عملية النقل وتغريغ الاحمال منها قد تأثرت هي الاخرى وبالتالي حرمان العاملين من اهالي البصرة من مصدر رزقهم، ومع هذه المصاعب تقف الحكومة العثمانية المحلية عاجزة عن تقديم حلول جذرية للتلوث المياه وتكفي بتبرير عدم استجابة الشركة والقنصلية البريطانية والمقيمة في البصرة لنداءات الحكومة العثمانية على الرغم من المراسلات العديدة مع تلك الاطراف، بل انها اخذت تطلب من الحكومة الإيرانية مساعدتها في تعين مسؤول من الهندسة والزراعة وحقوق الانسان للمعاينة ومتابعة حركة السفن واعمال الشركة، مع رفع تقارير دورية لتشخيص الحالة وعمل اللجان المشتركة بين الدولتين لرفع التلوث من مياه شط العرب (HR.SYS (BOA)) ٠٠٠٩٦ (D - ١٤/٩٦) (Gö ٥.١٣٢٩ T-١٩١٣)، (h1٣٢٩)، صفة ٣، ولأجل ذلك ارسلت وزارة الخارجية العثمانية بتقرير مفصل الى سفارة طهران في نيسان ١٩١٣، عن اسباب تلوث المياه وانبعاث الروائح الكريهة ومعاناة السكان منها وما الت اليها الاحداث من سوء معيشة السكان في الاراضي الساحلية، وان القوانين الدولية لا تجيز على الدول النهرية او الساحلية خرق القوانين والاضرار بالمياه وكل ما يرتبط بها، وختم التقرير بضرورة دعم اللجنة المشتركة وحل المشكلة ويجب عليها ان تلتقي بالأهالي وان يسمعوا معاناتهم وتذليل مشاكلهم بشكل نهائى، دون الرجوع الى تقارير شركة النفط-الأنكلو-الفارسية في المحرمة

ثالثاً. التعاون الإيراني-العماني لإزالة مشكلة تلوث مياه شط العرب بالنفط.

لم تتمكن الحكومة العثمانية من ايجاد الحلول الجذرية مع شركة النفط-الأنكلو-الفارسية ولا مع الحكومة البريطانية المالكة الشرعية للشركة في مسألة رفع اضرار النفط المسرب من مصفاة الشركة في المحمرة، وبما ان المناطق الساحلية تشارك في ملكيتها الدولة العثمانية وايران في مياه شط العرب، فانهما اتفقا على تشكيل لجنة مشتركة عليا لإدارة هذه المشكلة، وعلى اثرها طالبت اللجنة الحكومية المحلية في عبادان مقر شركة النفط-الأنكلو-الفارسية التي تخضع للحماية البريطانية ان تلتزم بكافة التبليغات الواردة والرضوخ الى الاجراءات الرادعة تجاه عملية تلوث شط العرب، وعلى السفارة البريطانية في الدولة العثمانية ان تتعاون مع اللجنة المشتركة وفقاً للأعراف الدولية والالتزام بتوجيهات وزارة الخارجية العثمانية (HR.SYS (BOA)) (D-٠٠٩٦ - Gö-١٤/٩٦) (T-٥.١٣٢٩)، صفة ٦، h1٣٢٩/١٩١٣، وعبر سفير الدولة العثمانية في طهران في منتصف نيسان ١٩١٣ عن امله ان تستجيب الشركة والحكومة البريطانية الى المطالبات العديدة من حكومته وحكومة طهران ان تتوقف شركة النفط عن اعمالها المسببة لتلوث مياه شط العرب واتلاف بساتين النخيل وتلوث مياه الشرب في عبادان والمحمرة وولاية البصرة، لأنها تخالف القوانين وتلحق بالمنطقة والمصالح العثمانية الخسائر والاضرار، وطالب السفير العماني في طهران من وزير خارجيته سعيد حليم باشا^(٢٠)، ان يقوم بإصدار اوامره الى اللجنة العثمانية-الإيرانية بالتحرك بالسرعة الممكنة ومنع الشركة من تلك الاعمال ورفع المعاناة عن السكان الى الجهات الدولية لوقف التجاوزات (HR.SYS (BOA)) (D-٠٠٩٦ - Gö-١٤/٩٦) (T-٤.١٣٢٩)، h1٣٢٩/١٩١٣، الصفحتان ٧-٩.

ساهمت هذه المطالبات والضغط الدولي على وضع الحكومة البريطانية امام الامر الواقع، واصبحت قضية تلوث مياه شط العرب بالنفط من قبل شركتها سيئة الصيت بدائرة الاتهام ولفتت اهتمام الصحافة العالمية باعتبارها قضية دولية محظ اهتمام الساسة بالدرجة الاولى، وبما ان بريطانيا كانت تعد نفسها سيدة البحار والامبراطورية التي ((لا تغيب عنها الشمس)) فانها رضخت لتلك الضغوط، لاسيما وانها كانت في مراحل متقدمة لعقد اتفاقية الحدود مع الدولة العثمانية منذ بداية عام ١٩١١، وهي اتفاقية خاصة بدول الخليج العربي^(٢١)، التي تُعدّها مركز الهيمنة البريطانية في هذه المنطقة، وبعد مفاوضات طويلة تم عقدت الاتفاقية في تموز ١٩١٣،

ونصت على تنظيم الملاحة في شط العرب ودخول السفن منها واليها ضمن الحدود بين دول الساحل^(٢٢)، بعد ان وقع عليها الصدر الاعظم (حقي باشا) ممثلاً عن الدولة العثمانية وادوارد غراي وزير الخارجية البريطاني (Edward Grey)، كما كانت مسألة وصول سكة حديد بغداد- برلين الى مدينة البصرة حاضرة في هذه الاتفاقية (جريدة صدى بابل، ١٩١٤، صفحة ٢؛ صالح، ١٩٦٨، الصفحتان ٢٦٤-٢٦٧) ولأجل حل كافة قضايا التلوث، اعلنت الحكومة البريطانية عن طريق وزارة خارجيتها الى سفير الدولة العثمانية (توفيق باشا) انها قد تلقت التقارير الخاصة بمسألة تسرب النفط بمياه شط العرب وانعكاساته على السكان والبيئة وانها تحرص على اصلاح الاضرار بعد الاتصال بقنصليها في المحمرا، لكنها اكدت ان هذا الحادث(المزعوم) على حد وصفها، لم يكن بسبب الشركة لأن كل منفذ من مصانع الشركة النفطية مجهز بفواصل (زيت خاصة) ومن المستحيل تسرب النفط عن طريقة الى شط العرب، h/١٣٢٩/١٩١٣ (T-٩.١٣٢٩) (D-٠٠٠٩٦) HR.SYS (BOA))، صفحة ١٠)، الا انها كشفت عن السبب الرئيس لهذا التلوث، اذ قالت بان احدى البواخر المحملة بالنفط من مصفاة النفط في عبادان قد تعرضت للغرق مقابل المصفاة في منطقة (ابريم) لأنها كانت محملة بـ (٦٠,٠٠٠) كاللون (صندوق)^(٢٣)، من النفط مما تسبب في اختلاطه بالمياه، وان هذا العمل خارج مسؤولية الشركة، وزعمت بانه (لم تقدم اية شكوى بهذا الشأن) وان المياه لم تتلوث كلها بدليل ان موظفي الشركة (الأوربيين والایرانيين والعرب) يحصلون على امداداتهم من مياه الشرب من شط العرب وهم راضون على جودته ((HR.SYS (BOA) (D-٠٠٠٩٦ - T-٩.١٣٢٩) (Gö- ١٤/٩٦)، h/١٣٢٩/١٩١٣، صفحة ١٠) .

ان هذا التبرير على حد وصف الحكومة البريطانية وتحميل المسؤولية على عاتق السفينة المحملة بالنفط ، ليس له من الصحة اي شيء وهذا يخالف الرواية العثمانية من ان الشركة كانت تقوم برمي فضلات النفط والتخلص منها في مياه شط العرب، التي بدورها سببت تلوثاً كبيراً في عموم مياه شط العرب ودمرت الثروة الزراعية والحيوانية واثرت على مياه الشرب لسكان المناطق الساحلية للخليج العربي، لأجل ذلك ارسلت الحكومة العثمانية كل النتائج التي توصلت اليها اللجنة المشتركة بينها وبين الحكومة الایرانية الى الحكومة البريطانية لتضعها في دائرة المسؤولية القانونية والأخلاقية، وفي نهاية عام ١٩١٣ اقدمت السفارة البريطانية عن طريق قنصليها في المحمرا تقريراً لبيان تداعيات ما حدث واعترف فيه للمرة الاولى بان شركة النفط قد اضرت بالمصالح العثمانية وتعدت عليها بتلوث المياه، وان نفوذ الشركة والاتها ومعداتها قد تجاوزت حدود المسموح بها على مجر النهر ، وعليه فان الشركة تسعى الى حل نهائي بتصفية اعمال الشركة بصورة نظامية وقانونية في منطقة ابريم لاسيما بعد غرق السفينة المحملة بالنفط وهذا

خسارة على الشركة والاضرار باقتصادها (BOA) HR.SYS (D - ٠٠٠٩٦ - ١٤/٩٦) . (Gö T-١١.١٣٢٩، h1٣٢٩/١٩١٣، الصفحتان ١١-١٢).

وجهت الحكومة البريطانية السفارة العثمانية بتقديم شكوى ضد السفن المحمولة بالنفط من شركة النفط-الأنكلو-الفارسية بخصوص الاضرار بالمصالح المائية في شط العرب وتهديد الحياة فيها وهذا يشمل كل سفن النقل سواء المحمولة باتجاه اوربا او الهند عبر شط العرب، لصيانة الملاحة وعدم الحق الاضرار مرة اخرى بالمصالح العثمانية على حساب مصالح الشركة والدولة التي تتبعها (BOA) HR.SYS (D - ٠٠٠٩٦ - ١٤/٩٦) (Gö T-١١.١٣٢٩، h1٣٢٩/١٩١٣، صفحة ١٣) ، وفي الوقت نفسه كانت السفارة العثمانية تتبع بشكل مكثف تعهدات الشركة البريطانية ، الا انها لم تقدم اي نتيجة تذكر ولم تتخذ التدابير والاجراءات التي تعهدت بها الحكومة البريطانية سوى الوعود الشكلية، وطالب توفيق باشا الى اللجوء الى المحاكم الدولية لكون الاحوال في شط العرب لم تتغير على الرغم من المراسلات الدبلوماسية المتكررة مع القنصلية البريطانية في المحرمة والبصرة والسفارة البريطانية لدى الحكومة العثمانية (BOA) HR.SYS (D - ٠٠٠٩٦ - ١٤/٩٦) (Gö T-١١.١٣٢٩، h1٣٢٩/١٩١٣، صفحة ١٥)، وعلى الرغم من التماس سكان ولاية البصرة لدى السلطات العثمانية من تلوث المياه لعدة مرات، وكان اخرها في كانون الثاني ١٩١٤، التي وصلت صداتها الى اعلى سلطة عثمانية الا ان الاجراءات كانت بطيئة جداً ولا تناسب مع حجم المشكلة، ولا يليق بتاريخ الدولة العثمانية (S.Ediger, 2005, p. 471).

ولم تستطع الحكومة العثمانية ان تصل الى نتيجة تذكر، وبقيت مسألة تلوث مياه شط العرب بنفط شركة النفط-الأنكلو-الفارسية حتى قيام الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)^(٢٤)، التي من خلالها اصبح النفط العامل الحاسم في تحقيق الانتصار لكل طرف فيها، ومع ذلك وصل انتاج نفط شركة الأنكلو-الفارسية في عام ١٩١٤ الى (٢٧٣,٠٠٠) طن مما عزز سلطة الحكومة البريطانية في منطقة الخليج العربي (Longrigg, 1961, p.) (٢٥)، وتمكنـت من تحقيق اهدافها بعد سيطرتها على كامل المناطق التي كانت تحت السلطة العثمانية بما فيها العراق الذي سيطرت عليه وعلى ثروته النفطية ايضاً عن طريق شركتها الأنكلو-الفارسية فيما بعد، التي اصبح يطلق عليها شركة النفط البريطانية، وبدأت صفحة جديدة من تاريخ الحكم المحلي والعالمي.

الخاتمة

لقد خرجت الدراسة بنتائج مهمة واساسية عن طبيعة الاسباب الحقيقة لتلوث مياه شط العرب بنفط شركة الأنكلو-الفارسية ونتائج ذلك على حياة سكان ولاية البصرة والمناطق الساحلية ابان الحكم العثماني، ويمكن إجمال الاسباب في النقاط الآتية-

١. ان البريطانيين كانوا على علم ويقين بوجود النفط في المناطق الجنوبية من بلاد فارس والخليج العربي ولأجل ذلك قدموا كل انواع الدعم لدارسي في سبيل الحصول عليه، عبر سيطرتهم على معظم اسهم شركة النفط الأنكلو-الفارسية من اجل استخدامه في تسخير السفن وغيرها في المستقبل.
٣. اختيار موقع المحمرة وانشاء مصفى عبادان كانت له دلائل عديدة للسيطرة على مياه شط العرب ومنافذه الحيوية من اجل احتكار هذه المنطقة الاستراتيجية والسيطرة عليها.
٤. تم صرف مبالغ طائلة في منطقة عبادان(ابريم) الساحلية في سبيل انشاء مدينة عصرية ومحلات وحدائق، لتعزز وجودها الاستعماري بعدما نصبت الالات ومعدات ومكائن للنفط.
٥. لم يكن التعامل العثماني مع مشكلة تلوث المياه بالشكل المطلوب ووقفت عاجزة بوجه الاطماع البريطانية بسبب انتشار الرشوة وسوء الادارة وفساد الولاة، وعدم استطاعة قادة تركيا الجدد (الاتحاديين) من ادارة شؤون الدولة بالشكل السابق.
٦. على الرغم من قيام احدى السفن التابعة لشركة النفط الأنكلو-الفارسية بتسريب حمولة النفط بعد انقلابها في شط العرب، الا ان الحكومة البريطانية تتصلت عنها وادعت انها وقعت خارج نطاق الشركة، وهي غير مسؤولة عن الحادثة.
٧. ان سبب المشكلة هو ضغط الشركة على انتاج كميات كبيرة من النفط وتحميل السفن بها، وبيعها بأسعار عالية بعدما زاد الطلب عليه، ودخوله في بعض الصناعات.

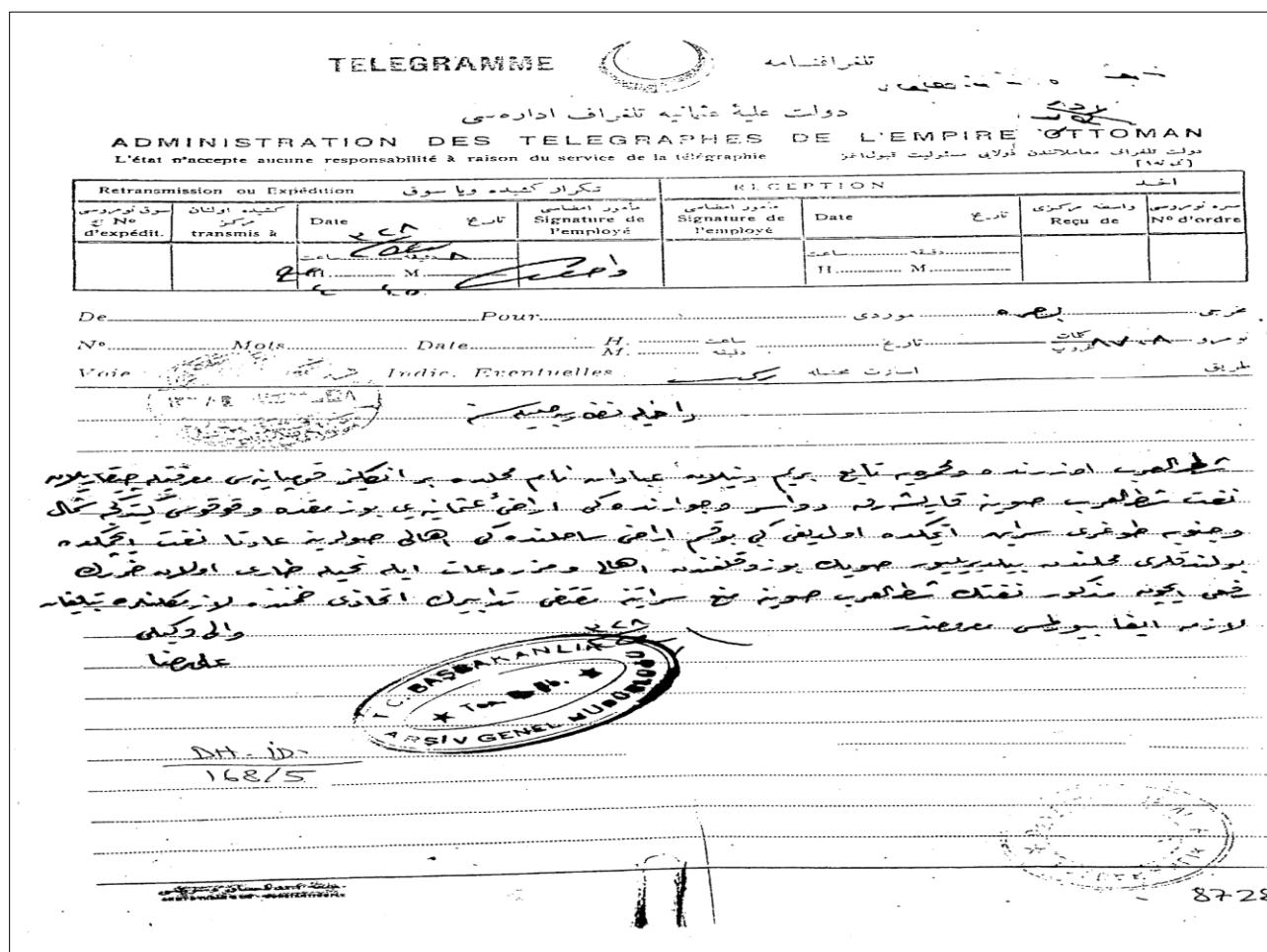
٨. ان تلوث مياه شط العرب ادى الى حرمان سكان ولاية البصرة بشكل خاص والمناطق الساحلية بشكل عام، من شرب المياه وقطع ارزاقهم في محاصيلهم الزراعية وصيد الاسماك وزراعة النخيل وبيع الخضروات وتربية الحيوانات.

٩. قدمت الحكومة حلول لا تناسب وحجم المشكلة، كتشكيل لجنان لمراقبة نشاط الشركة ورفع الاضرار عن مياه شط العرب وعرض القضية للمحاكم الدولية، الا انها لم تجد نفعاً، وبدلاً من حل المشكلة لجأت الى عقد اتفاقية عام ١٩١٣ مع بريطانيا لترسيم الحدود ووضع (الكونغو) كمحمية لها مما عزز موقعها الاستراتيجي، بسيطرتها على الممر المائي الوحيد للعراق والمنطقة وهذا ما حدث بعد ذلك.

الملاحق

ملحق رقم (١)

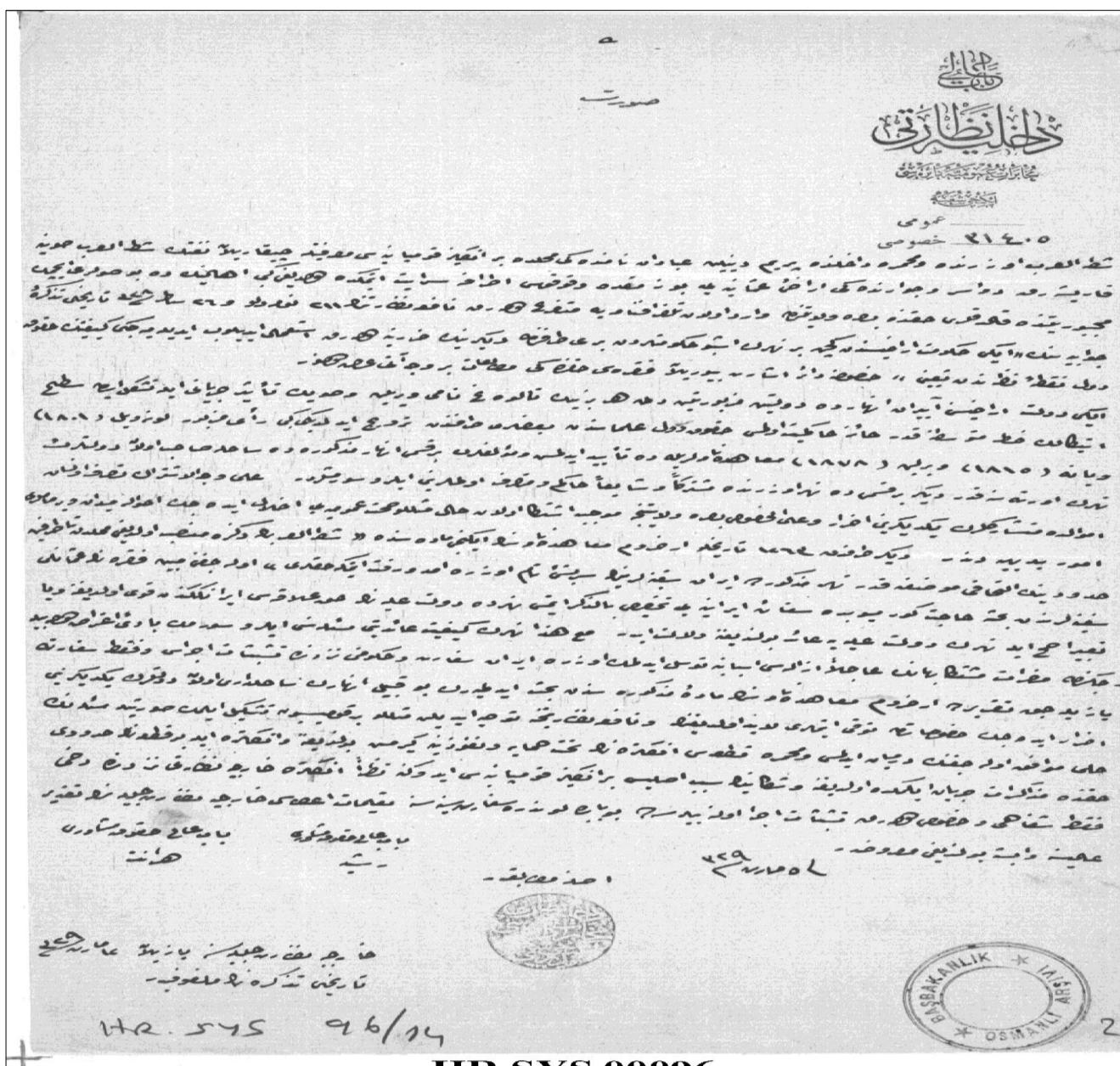
برقية من والي البصرة علي رضا الى وزارة الداخلية العثمانية بشان قيام شركة النفط الانكليزية الفارسية بتسريب النفط من موقع عبادان بالمحمرة في شط العرب والمناطق الساحلية فيها.



(BOA) DH. ID (8728 - D) (168/5 -Gö) (2.1328-T)

ملحق رقم (٢)

تقرير وزارة الداخلية العثمانية بشأن تأليف لجنة من الحقوقين والقانونيين، بسبب تجاوزات شركة النفط الأنكلو- الفارسية على مياه شط العرب وفق الاتفاقيات الدولية



المصادر والمراجع

أولاً/ ارشيف رئاسة الوزراء العثمانية

١. DH.H (BOA) (D - ١٧) (Gö - ١٠/٤) (T-١٧.٣.١٣٢٩). وزارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية. تقرير شركة النفط الانكليزية في المحمرة، العدد/١٥٧٢ . البصرة، العراق.
٢. DH. ID (BOA) (D - ٨٣٧١) (Gö- ٢/١٣٠) (T-٥.١٣٢٧) . (٩ ايار, ١٩١٢). تقرير من وزارة الداخلية. إلى وزارة الخارجية، عدد/ ١٠٩ . Başbakanlik Osmanlı Arşivi .
٣. DH. ID (BOA) (D - ٨٣٧١) (Gö- ٢/١٣٠) (T-٥.١٣٢٧) . (٧ ايار, ١٩١٢). تقرير والي البصرة. إلى وزارة الداخلية.
٤. DH. ID (BOA) (D - ٨٣٧١) (Gö- ٢/١٣٠) (T-٥.١٣٢٧) . (٥ ايار, ١٩١٢). من وزارة الخارجية. تقرير إلى وزارة الداخلية(عدد/١٥٨٥٢).
٥. DH. ID (BOA) (D - ٨٦٨٢) (Gö- ٢/١٣٠) (T-٥.١٣٢٧) . (١ حزيران, ١٩١٢). تقرير وزارة الداخلية. إلى وزارة الخارجية، عدد/ ٥٢٣ .
٦. DH. ID (BOA) (D - ٨٦٨٢) (Gö- ٢/١٣٠) (T-٥.١٣٢٧) . (٢٢ ايار, ١٩١٢). وزارة الداخلية/ القلم السري. تلغراف من ولاية البصرة. البصرة، العراق.
٧. DH. ID (BOA) (D - ٨٧٢٨) (Gö- ٥/١٦٨) (T-٢.١٣٢٨) . (٧ شباط, ١٩١٣). تلغراف من والي البصرة. وزارة الداخلية، عدد/ ٨٧٠٨ .
٨. DH. ID (BOA) (D - ٨٧٢٩) (Gö- ٥/١٦٨) (T-٢.١٣٢٨) . (١٠ شباط, ١٩١٣). ملف تلوث سطح العرب بالنفط" من وزارة الداخلية. وزارة النافعة، عدد/ ٤٩٠٤ .
٩. DH. ID (BOA) (D - ٨٧٣٠) (Gö- ٥/١٦٨) (T-٢.١٣٢٨) . (٢٦ شباط, ١٩١٣). من وزارة النافعة إلى وزارة الداخلية. "تلوث سطح العرب بالنفط"(عدد/ ٢١١).
١٠. DH. ID (BOA) (D - ٨٧٣١) (Gö- ٥/١٦٨) (T-٥.١٣٢٨) . (١٣٢٨/١٩١٣). من وزارة الخارجية إلى وزارة الداخلية. "ملف تلوث سطح العرب بالنفط" ، عدد/ ٣٢٢-٣٣٣٣٩ .
١١. DH. ID (BOA) (D - ٨٧٣١) (Gö- ٥/١٦٨) (T-٥.١٣٢٨) . (٥ ايار, ١٩١٣). تقرير من وزارة الخارجية. "تلوث سطح العرب بالنفط" ، العدد/ ٣١٤٠٥ .
١٢. HR.SYS (BOA) (D - ٠٠٠٩٦) (Gö- ١٤/٩٦) (T-١١.١٣٢٩) . (١١, ٢٤). (h1329/1913). تقرير مفصل من وزارة الخارجية الامور السياسية الى الحكومة العثمانية. "تجاوزات شركة الانكلو-الفارسية" ، عدد/ ١٧١٩٩ .

١٣. HR.SYS (BOA). ٠٠٠٩٦ - (D) ١٤/٩٦ (Gö- ١٤.١٣٢٩). (٤٤ كانون الاول). من السفارة العثمانية في لندن الى وزارة الخارجية العثمانية. تقرير عن تلوث مياه شط العرب، عدد/١٠٠١ ٥٩٥.
١٤. HR.SYS (BOA). ٠٠٠٩٦ - (D) ١٤/٩٦ (Gö- ٣.١٣٢٩). (٥ اذار، ١٩١٣). وزارة الخارجية العثمانية. "تلويث مياه شط العرب"، عدد/٣١٤٠٥.
١٥. HR.SYS (BOA). ٠٠٠٩٦ - (D) ١٤/٩٦ (Gö- ٤.١٣٢٩). (٢٢ نيسان، ١٩١٣). من السفير العثماني في طهران الى وزارة الخارجية. "اختلاط النفط بمياه شط العرب"، عدد/٢٥٦-١٤٧١.
١٦. HR.SYS (BOA). ٠٠٠٩٦ - (D) ١٤/٩٦ (Gö- ٥.١٣٢٩). (٢٠ نيسان، ١٩١٣). (h1٣٢٩/١٩١٣). الشكوى من تصرفات الشركة البريطانية للنفط والضرر بالمصالح العامة.
١٧. HR.SYS (BOA). ٠٠٠٩٦ - (D) ١٤/٩٦ (Gö- ٥.١٣٢٩). (٢ نيسان، ١٩١٣). (h1٣٢٩/١٩١٣). من وزارة الخارجية العثمانية الى سفارة طهران. "تلويث مياه شط العرب من قبل شركة النفط الانكليو-الفارسية"، عدد/٩١٥-٩٤٩٥.
١٨. HR.SYS (BOA). ٠٠٠٩٦ - (D) ١٤/٩٦ (Gö- ٥.١٣٢٩). (٢٣ ايار، ١٩١٣). (h1٣٢٩/١٩١٣). تقرير من وزارة الداخلية الى وزارة الخارجية. "تلويث مياه شط العرب بالنفط"، عدد/٧٦١٢٥.
١٩. HR.SYS (BOA). ٠٠٠٩٦ - (D) ١٤/٩٦ (Gö- ٩.١٣٢٩). (٢٢ ايلول، ١٩١٣). (h1٣٢٩/١٩١٣). تقرير من السفارة العثمانية في لندن الى وزارة الخارجية العثمانية. "مشكلة تلوث مياه شط العرب"، عدد/١٣/٣٧١٣٩.
٢٠. MV (BOA). ٠٠١٧٩ - (D) ١٠/١٩٩ (Gö- ٧.١٣٢٩). (٧ تموز، ١٩١٣). (h1٣٢٩/١٩١٣). قرارات مجلس الوزراء. اتفاقية الحدود العثمانية-البريطانية، عدد/٣٨٤.
٢١. HR.SYS (BOA). ٠٠٠٩٦ - (D) ١٤/٩٦ (Gö- ١١.١٣٢٩). (٤٤ كانون الاول). (h1٣٢٩/١٩١٣). تقرير مفصل من وزارة الخارجية الامور السياسية الى الحكومة العثمانية. "تجاوزات شركة النفط الانكليو-الفارسية"، عدد/٧١٩٩.
٢٢. دار الكتب والوثائق العراقية ثانياً/ دار الكتب والوثائق العراقية.
١. دار الكتب والوثائق- الملف ١٦٦٥ / ٣١١ . (٢٧ ايار، ١٩٢٥). ملفات البلاط الملكي. نص اتفاقية الانكليو-الفارسية كتاب مرفوع من مجلس الوزراء إلى الديوان الملكي، وثيقة ١-٧ . بغداد، العراق: الحكومة العراقية.

ثالثاً/ الكتب العربية والمغربية

١. انتوني سامبسون. (١٩٧٦). *الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته* (الإصدار ١). (اسعد رزوق، المحرر، وسامي هاشم، المترجمون) بيروت: معهد الإنماء العربي.
٢. اندره نوسشي. (١٩٧١). *الصراعات البترولية في الشرق الأوسط* (الإصدار ١). (أسعد محفل، المترجمون) لبنان: دار الحقيقة للطباعة والنشر.
٣. جمال محمود حجر. (١٩٨٩). *القوى الكبرى والشرق الأوسط* (في القرنين التاسع عشر والعشرين). (عمر عبدالعزيز عمر، المحرر) الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٤. الجمهورية العراقية. (١٩٧٢). بدايات الصراع الاستعماري على نفط المنطقة. وزارة الأعلام، ١ . بغداد: دار الحرية للطباعة.
٥. الحاج عبدالله ولیمن. (٢٠٠٥). بعثة شركة النفط الانكليزية الفارسية الى البحرين وقطر ومسقط وعمان ولبو ضبي والشارقة وعدن ١٩٢٥-١٩٣٧م. (د. سليم احمد خالد، المترجمون) بيروت: الدار العربية للموسوعات.
٦. حكمت سامي سليمان. (١٩٧٩). نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية (الإصدار ٣). بغداد، العراق: دار الحرية للطباعة.
٧. دونالد ولبر. (١٩٨٥). ایران ماضيها وحاضرها (الإصدار ط٢). (عبد النعيم محمد حسنين، المترجمون) القاهرة: دار الكتاب المصري واللبناني.
٨. راشد البراوي. (١٩٥٠). حرب البترول في الشرق الأوسط (الإصدار ط ٣). القاهرة، مصر: مكتبة النهضة المصرية.
٩. زكي صالح. (١٩٦٨). بريطانيا والعراق حتى سنة ١٩١٤ دراسة في التاريخ الدولي والتوجه الاستعماري. بغداد: جامعة بغداد.
١٠. سليم طه التكريتي. (١٩٥١). معركة النفط في ایران. بغداد: منشورات البصري.
١١. سليمان ابن صالح الخراشي. (٢٠٠٠). كيف سقطت الدولة العثمانية. الرياض: دار القاسم.
١٢. طارق نافع الحمداني. (٢٠١٥). ولاية البصرة دراسة لتاريخها السياسي والإداري والاقتصادي ١٥٣٤-١٦٣٨ . بغداد: دار ومكتبة عدنان.
١٣. طلال مجذوب. (١٩٨٠). ایران من الثورة الدستورية الى الثورة الاسلامية ١٩٧٩-١٩٠٧ . بيروت: دار ابن الرشيد للطباعة والنشر.
١٤. محمد لبيب شقير. (١٩٦١). التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية--جامعة الدول العربية.
١٥. محمد طارق الكاتب. (١٩٧١). شط العرب وشط البصرة والتاريخ (الإصدار الطبعة ١). البصرة: مطبع مصلحة الموانئ العراقية.
١٦. مهدي صالح مجید. (١٩٧٣). ما هو النفط. بغداد: منشورات مكتب الإعلان والنشر لشركة النفط الوطنية.
١٧. ناظم يونس الزاوي. (٢٠١٠). التاريخ السياسي لأمتيازات النفط في ایران ١٩٥١-١٩٠١ . بغداد: دار دجلة.
١٨. هارفي اوكونور. (١٩٦٧). الازمة العالمية في البترول. (راشد البراوي، المحرر، و عمر مكاوي، المترجمون) القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
١٩. وجيه كوثراني. (٢٠١٥). الفقيه والسلطان(جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية-القاجارية) (الإصدار ٤). بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
٢٠. ياقوت الحموي. (١٩٧٧). معجم البلدان (الإصدار الجزء ٢-١). بيروت: دار صادر.
٢١. يونس السيخ ابراهيم السامرائي. (١٩٨٩). القبائل العراقية (الإصدار الطبعة ٢، المجلد الجزء /١). بغداد: مكتبة الشرق الجديد.
- رابعاً/ المجلات العربية
١. اديب صالح عبد ورسل ابراهيم محمود. (٢٠٢٤). الحرب العالمية الاولى وتداعياتها على الدولة العثمانية ١٩١٤-١٩٢٠ . مجلة جامعة كوكوك للدراسات الإنسانية، المجلد /١٩ (العدد /٢)، الصفحتان ٥٨-٨١ .

٢. جميل موسى النجار. (كانون الثاني، ٢٠١١). معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وایران دراسة لعلاقات الدولتين من خلال حقبة تبلور المعاهدة ١٨٤٣-١٨٤٨. *مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية*، السنة ٦ / المجلد ٦ (العدد ٢)، الصفحات ٢٥-١.
٣. صالح خضر محمد. (٢٠١٥). دور الدبلوماسيين البريطانيين المقيمين والملحقين العسكريين والتجاريين في متابعة الأنشطة النهرية في الخليج العربي. *مجلة جامعة كركوك - للدراسات الإنسانية*، المجلد ١٠ (العدد ١)، الصفحات ٤٠-١.
٤. عيدان شبيب سليم الصباغي. (٢٠٢٥). سياسة الدولة العثمانية تجاه عمليات السرقة التي تعرضت لها شركات النفط في العراق ١٩٠٩-١٩١٤ دراسة من خلال الوثائق. *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*.
٥. مجلة لغة العرب. (١ تشرين الاول، ١٩١١). البريم أو عبادان الحديثة. *لغة العرب*، العدد ٤، الصفحات ١٢١-١٢٩.
٦. محمد حسن يوسف النبهاوي وعدي حاتم عبد الزهرة المفرجي. (تموز، ٢٠٢٥). إدارة علي رضا باشا الركابي لولاية البصرة (١٩١٢ - ١٩١٣) دراسة تاريخية وثقافية. *مجلة الباحث-كلية التربية للعلوم الإنسانية-كرلاع*، المجلد ٤-الجزء ١ (العدد ٣)، الصفحات ٣٢٨-٣٠٩.
٧. نوري سلمان غنام. (٢٨ آب، ١٩٢٣). دارسي والنفط الإيراني. *مجلة الاقتصاد*، السنة ١.
٨. وسام علي ثابت هزبر حسن شالوخ. (٢٠٠٨). شركة النفط الانكلو-الفارسية ١٩١٤-١٩٠٩. *مجلة جامعة دياري* (العدد ٣٠)، الصفحات ٣٠٩-٢٩٧.

خامساً/ الصحف العربية

١. جريدة صدى بابل. (١١ كانون الثاني، ١٩١٤). اتفاق الدولة العثمانية وانكلترا على العراق. جريدة صدى بابل، ٤-١.

المصادر الأجنبية

1. Davies, C. (1973). *BRITISH OIL POLICY IN THE MIDDLE EAST*. BRITISH: ph.d dissertation, the University of Edinburgh.
2. j.C.Hurewitz. (1956). *Diplomacy in the Near and middle East,(A Documenttrand Record 1535-1914)* (Vol. Vol.1). New Yourk: d.Van Nostrand Company ,INC.
3. Longrigg, S. H. (1961). ,*Oil in the Middle East*. londdon: Oxford.
4. Mejcher, H. (1972, تشرين الاول). Oil and British Policy Towards Mesopotamia 1914-1918. *Eastern Middle Studies*, Vol.8(No.3).
5. Sageser, F. E. (1952). *The Anglo-Iranian Crisis*. Kansas : Master of Scitmce, Department of History State College.
6. .Ş.Ediger, V. (2005). *Osmanlı Neft Ve Petrol* . Ankara: Odtu Yayincilik.

الهومش

(١) سينم ذكرها اختصاراً باسم(الأنكلو) كما هي في عموم المصادر التاريخية والاقتصادية.

- (٢) ولد عام ١٨٤٩ في مدينة نيوتن ديفر في بريطانيا من أب ايرلندي يعمل في المحاماة، أما والدته فهي بنت القس روبرت برادفورد Robert Bradford، مما أضفت عليه الطابع الديني بشكل كبير، هو الابن الوحيد للعائلة، تلقى تعليمه في مدرسة Westminster (في لندن، ثم انتقل عام ١٨٦٦ إلى استراليا، وأكمل دراسة القانون ليعمل إلى جانب والده في المحاماة، إلا أنه توجه إلى البحث والتقصي عن الآثار والذهب، ثم ما لبث أن أصبح أغنى رجلاً في وقته بعد اكتشاف النفط في إيران ، توفي في عام ١٩١٧ للمزيد انظر (غنايم، ١٩٢٣، صفحة ٨).
- (٣) وتعني اليوم "إيران" أي موطن الاريين، وتم تغيير اسمها من قبل رضا شاه في عام ١٩٣٥، وببلاد(فارس) تحريف الكلمة (بارس) اسم المكان الذي شيدت عليه الأسرة الأخمينية (٥٥٠-٦٠٠ ق.م)، للمزيد انظر، (مجذوب، ١٩٨٠، صفحة ٥) وسيتم ذكر "إيران" بدلاً من بلاد فارس إنما وجدت، لسهولة فهم القارئ وعدم الخلط في عموم المصادر.
- (٤) لمتابعة نصوص ومواد امتياز دارسي انظر، (j.C.Hurewitz, 1956, pp. 151-249).
- (٥) سجلت هذه الشركة في اسكتلندا عام ١٨٨٦ لاستثمار النفط في بورما (افريقيا)، وأنشأت لها معملاً لتكثير النفط المستخرج، كما ان الشركة كانت تمتلك عدة ناقلات للنفط لبيع النفط إلى الدول المستهلكة، وكانت هذه الشركة ترتبط بعلاقة وثيقة مع وزارة البحريـة البريطـانية للمزيد من التفاصـيل انظر (خليل، ١٩٧٠، الصفـحـات ٦٦٤-٦٦٦).
- (٦) (أغلب أسهمها لرعايا بريطانيـين ولم يكن لبلاد فارس سوى الاسم، وقد حصلـت فيما بعد على امتياز نفـط خانقـين من الحكومة العراقـية في عام ١٩٢٥، للمزيد من التفاصـيل انظر (دار الكـتب والـوثـائقـ المـلف ١٦٦٥ / ٣١١، ١٩٢٥).
- (٧) مدينة عراقـية تقع على ضفاف شـطـ العـربـ كانت ضمن اراضـي ولاية البـصرـةـ لكنـهاـ الـيـوـمـ تـقـعـ فيـ حدـودـ اـيرـانـ،ـ يـقـالـ انـ اـسـمـهاـ (الـعـبـادـ)ـ ايـ المـتـعبـدـينـ وـالـمـنـقـطـعـينـ عـنـ الـمـدـيـنـةـ،ـ وـهـنـاكـ رـايـ اـخـرـ يـنـكـرـ بـانـ اـهـلـهاـ يـضـيـفـونـ (انـ)ـ عـلـىـ الـاسـمـاءـ مـثـلـ (سـعـيـدـ-سـعـيـدانـ،ـ مـهـلـبـ-مـهـلـبـانـ،ـ عـبـادـ-عـبـادـانـ)ـ وـهـكـذـاـ للمـزـيدـ انـظـرـ (الـحـموـيـ،ـ ١٩٧٧ـ،ـ الصـفـحـاتـ ٤٣٥ـ-٤٣٦ـ).
- (٨) طـالـبـ تـشـرـشـلـ اـثـاءـ خـطـابـهـ اـمـامـ الـبـرـلـيـمـانـ الـبـرـيـطـانـيـ عـامـ ١٩١٣ـ،ـ بـاـنـ تـكـوـنـ وـزـارـةـ الـبـرـحـيـةـ الـبـرـيـطـانـيـةـ هـيـ الـمـالـكـ وـالـمـنـتـجـ الـوـحـيدـ لـاستـغـالـ النـفـطـ بـالـعـالـمـ وـاـنـ تـكـوـنـ تـحـتـ لـلـرـقـابـةـ الـحـكـومـيـةـ حـصـراـ للمـزـيدـ انـظـرـ (شـقـيرـ،ـ ١٩٦١ـ،ـ صـفـحةـ ٥٦ـ).
- (٩) لمـتابـعـةـ اـعـمـالـ شـرـكـةـ الـأـنـكـلوـ-ـفـارـسـيـةـ فـيـ بـنـاءـ الـبـنـيـاتـ وـمـخـازـنـ وـدـورـ سـكـنـ العـمـالـ انـظـرـ (التـكـريـتيـ،ـ ١٩٥١ـ).
- (١٠) للمـزـيدـ منـ التـفـاصـيلـ عـنـ كـيـفـيـةـ اـخـتـيـارـ شـرـكـةـ الـنـفـطـ الـأـنـكـلوـ-ـفـارـسـيـةـ لـمـصـفـيـ عـيـادـانـ انـظـرـ (شـالـوخـ،ـ ٢٠٠٨ـ).
- (١١) للـتفـاصـيلـ عـنـ الـعـلـاقـاتـ الـعـمـانـيـةـ-ـالـقـاجـارـيـةـ انـظـرـ (كـوـثـرـانـيـ،ـ ٢٠١٥ـ).
- (١٢) للـتفـاصـيلـ عـنـ اوـضـاعـ الـدـوـلـةـ الـعـمـانـيـةـ قـبـلـ سـقـوطـهـاـ انـظـرـ (الـخـراـشـيـ،ـ ٢٠٠٠ـ).
- (١٣) لمـتابـعـةـ حـيـةـ عـلـىـ باـشاـ وـادـارـتـهـ لـوـلـاـيـةـ الـبـصـرـةـ انـظـرـ (المـفـرجـيـ،ـ ٢٠٢٥ـ).
- (١٤) للـتفـاصـيلـ عـنـ دورـ الدـبـلـومـاسـيـنـ وـالـبـرـيـطـانـيـنـ فـيـ الـدـوـلـةـ الـعـمـانـيـةـ وـالـخـلـيـجـ الـعـرـبـيـ انـظـرـ (محمدـ،ـ ٢٠١٥ـ).
- (١٥) للـتفـاصـيلـ بشـانـ بـرـقـيـةـ وـالـيـ الـبـصـرـةـ انـظـرـ،ـ مـلـحقـ رقمـ (١ـ).
- (١٦) سمـيـتـ الدـوـاـسـرـ نـسـبـةـ لـعـشـيـرةـ عـرـبـيـةـ هـاجـرـتـ مـنـ الـجـزـيـرـةـ الـعـرـبـيـةـ (نـجـدـ)ـ وـاـسـتـقـرـ قـسـمـ مـنـهـمـ فـيـ جـنـوبـ الـبـصـرـةـ فـيـ مـدـيـنـةـ الـفـاوـ حـالـيـاـ وـقـدـ عـدـ بـيـوـتـهـاـ حـيـنـذـاـكـ بـ (٥٠٠ـ)ـ بـيـتـ وـمـنـ اـشـهـرـهـاـ الـرـاشـدـ للمـزـيدـ انـظـرـ (الـسـامـرـائـيـ،ـ ١٩٨٩ـ،ـ صـفـحةـ ٢٤٣ـ).

- (١٧) للتفاصيل انظر، نص الوثيقة في ملحق (٢).
- (١٨) للتفاصيل عن معاهدة ارضروم انظر، (النجار، ٢٠١١).
- (١٩) لمتابعة تفاصيل سرقات النفط التي تعرضت لها شركات النفط انظر، (الصباحي، ٢٠٢٥).
- (٢٠) سعيد حليم باشا، هو حفيد محمد على باشا الكبير والي مصر، ولد في القاهرة عام ١٨٦٣ ودرس في أوروبا، ثم عين عضواً في مجلس شورى الدولة في اسطنبول، وعضواً في مجلس الأعيان العثماني، تسلم وزارة الخارجية قبل أن يكون رئيساً لوزراء، حاول تقديم استقالته عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، لكن طلبه رفض بسبب ضغط الاتحاديين عليه، توفي في عام ١٩٢١المزيد من التفاصيل انظر، محمد حديد، مذكراتي (الصراع من أجل الديمقراطية في العراق)، تحقيق نجدة فتحي صفو، ط١، دار الساقى، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ٤٠٩.
- (٢١) اتخذت بريطانيا من البحرين عام ١٩١٣ مركزاً لانطلاق عملياتها لاحتلال العراق، كما أنها قررت فصل الكويت بشكل تام عن الدولة العثمانية، وحصلت على تعهدات من أمراء الكويت والبحرين وقطر بعدم منح اذن التنقيب عن النفط في اراضي هذه الدول الا للرعايا البريطانيين للمزيد انظر، (سلیمان، ١٩٧٩، صفحة ٦٥)، وهذا ما حدث فيما بعد اذ سيطرت شركة النفط الأنكلو-فارسية على منابع النفط في هذه الدول للمزيد انظر (وليمن، ٢٠٠٥).
- (٢٢) للمزيد من التفاصيل لاتفاقية ١٩١٣ انظر، ((Gö- ١٠/١٩٩ (D - ٠٠١٧٩) .MV (BOA)) (T-٧.١٣٢٩/١٩١٣)، h1٣٢٩، الصفحتان ٢-١)
- (٢٣) صندوق النفط، كان يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى الوعاء أو الحاوية لبيع النفط وتعرف في أحياناً أخرى بـ(التكتة) وتقاس بـ(٢٠-٢٥) لترًا من النفط قبل استخدام البرميل الفولاذي الحديثة، للمزيد انظر (مجيد، ١٩٧٣).
- (٢٤) متابعة تأثير الحرب العالمية الأولى على الدولة العثمانية انظر (محمد، ٢٠٢٤).